

Distr.: Limited
20 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١١٨ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب

خدمات الرقابة الداخلية

مشروع قرار مقدم من الرئيس في أعقاب مشاورات غير رسمية

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٨/٤٨ بـالمؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وقد نظرت في التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤^(١)،

١ - تلاحظ مع التقدير أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

٢ - تحيط علماً بالتقرير السنوي للمكتب^(١)؛

٣ - تلاحظ مهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية الموضحة في التقرير السنوي^(١)، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تتطابق تماماً مع ولايته المعتمدة في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ؛

(١) انظر A/59/359.

- ٤ - **تلاحظ** المعلومات التي قدمها المكتب بشأن ما تحقق من توصياته من وفورات، وتطلب إلى المكتب أن يوضح مبادئه التوجيهية الخاصة بتقييم أثر هذه الوفورات، وأن يبلغ الجمعية العامة عن ذلك في تقريره السنوي المقبل؛
- ٥ - **تطلب** إلى الأمين العام، فيما يتعلق بالفقرة ٥٣ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن يكفل الالتزام التام بأرقى معايير النوعية عند تعيين الموظفين لشغل وظائف اللغات وفقا للولايات التشريعية؛
- ٦ - **تلاحظ مع القلق** استنتاجات المكتب بشأن التحقيقات الواردة في الفقرات ٤٢ إلى ٤٧ من تقريره السنوي، وأن بعضها يعكس مشاكل إدارية خطيرة وافتقارا إلى الرقابة؛
- ٧ - **تشدد**، في هذا الصدد، على الأهمية الحاسمة لإقامة نظام للمساءلة يتسم بالفعالية والكفاءة على نطاق الأمانة العامة، من أجل منع حدوث من هذا القبيل وجعل مديري البرامج خاضعين للمساءلة؛
- ٨ - **تحيط علما** بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الستين، تقريرا عن الإجراءات المتخذة من جانب الهيئات التشريعية للجان الإقليمية فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير؛
- ٩ - **تحيط علما أيضا** بالفقرة ٦٣ من التقرير السنوي المتصلة بمراجعة عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية؛
- ١٠ - **تكرر التأكيد**، في سياق الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه، على الفقرة ٨ من قرارها ٢٤٤/٥٤، التي أكدت فيها أن الموافقة على الولايات التشريعية وتغييرها وإيقاف العمل بها امتياز يقتصر على الهيئات التشريعية الحكومية الدولية؛
- ١١ - **تتفق** مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الملاحظة التي أوردتها في الفقرة ٥٥ من تقريره السنوي، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة المكتب رقابته الداخلية على كامل عملية البت في المطالبات الموجهة إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وأن يبلغ عن ذلك بصورة منتظمة ضمن التقارير السنوية للمكتب.